

إعادة التفكير في دور الملكية الفكرية

فرانسيس غري¹

إنّ السياق الذي تُطبّق فيه الملكية الفكرية في العالم الحديث يختلف اختلافا كبيرا عن السياق الذي نشأت فيه. فقد غير السياق الجديد مكانة الملكية الفكرية في الاقتصاد والمجتمع على حدّ سواء. وهو يستدعي منا إعادة التفكير في الملكية الفكرية ودورها.

التفسير التقليدية للملكية الفكرية

دعوني أستهل كلمتي بتذكير وجيز بالتفسير التقليدية للأسباب التي تقف وراء انتهاجنا لمبادئ الملكية الفكرية. وهناك أسباب رئيسية أربعة تنطبق بدرجات متفاوتة على جميع الحقوق التي نعتبرها من حقوق الملكية الفكرية على وجه التحديد.

وهناك مجموعة من التفسير نشأت من الطابع غير التنافسي للمعارف والمعلومات. فالمعارف والمعلومات تُعد سلعاً خاصة من حيث إنتاجها. واستحداثها يقتضي موارد بشرية ومالية. ومن مفارقة الأمور أنّها سلع عامة من حيث استهلاكها. فمن الممكن، عند توافرها، أن يستخدمها شخص آخر دون أن يحدّ ذلك من درجة انتفاع منتجها بها. وهذه الخاصية التي تميّز بها المعارف استشهد بها كولومسيل في دفاعه ضدّ اتهام إيرلندا الفينيانية له في القرن السادس الميلادي بأنّه نسخ المخطوطات المزخرفة من إنجيل أعاره إياه القديس فينيان. وعندما استُدعي كولومسيل للمثول أمام الملك ديارمويد والردّ على اتهامه بالسرقة، احتج قائلاً إنّّه لم يسرق شيئاً لأنّ فينيان ظلّ يحتفظ بزخرفته وإنّ "كتاب فينيان ليس هو أكثر ما نُسخت زخرفته". وقام الملك، لدى رفضه حجج الدفاع، بزرع بذور حق المؤلف في العالم مصرّحاً بما يلي "لكل بقرة عجلها؛ ولكل كتاب نسخته."²

وتنشئ الملكية الفكرية قيوداً سياسية تتخذ شكل حقوق استثنائية فيما يخص الاستعمال التجاري وتحدّ من التوافر المجاني للمعارف والمعلومات وذلك من أجل تعويض تكاليف إنتاج تلك المعارف أو المعلومات. وبالتالي فهي تخلق حافزاً اقتصادياً يحدّ على استحداث المعارف وتضمن عبوراً آمناً للفكرة في مسيرتها الوعرة الطويلة

¹ المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). الآراء المُعبّر عنها في هذه الوثيقة لا تعكس بالضرورة آراء الدول الأعضاء في الويبو.
² الصفحة 25 من المخطط 24 للأكاديمية الملكية الأيرلندية. هناك نسخة من صفحة المخطط معروضة في الويبو. وانظر كذلك توماس كاهيل، كيف أُنقذ الأيرلنديون الحضارة (1995، نيويورك) 170. وتطرق توماس جيفرسون إلى النقطة ذاتها عندما كتب عن فكرة مفادها أنّ "...ليس هناك من يملك شطراً أقلّ، لأنّ كل واحد يملك الكل. فمن يتلقى فكرة من عندي يتلقى توجيهاً شخصياً دون أن يحدّ من فكري، كمن يشعل شمعته من شمعتي، فإنّه يستضيء دون أن يُطفئ ضوئي." (رسالة إلى إسزرك ماكفيرسون، 13 أغسطس 1813).

والوحيدة من مرحلة الاستنباط إلى مرحلة التطبيق التجاري كمنتج جديد أو خدمة أو عملية جديدة. والحقوق الاستثنائية تتيح فعلا إمكانية الانتفاع بسلعة قابلة للبيع وتضع الأساس اللازم لتداول المعارف والتكنولوجيا في الأسواق. وتنطبق هذه المجموعة الأولى من التفاسير على حقوق الملكية الفكرية التي تغطي أشكال المعارف الجديدة³، أي البراءات، والحقوق المتعلقة بأصناف النباتات، والحقوق المتعلقة بالأسرار التجارية أو الحقوق المرتبطة بالمعلومات السرية، والتصاميم الصناعية، وحقوق المؤلف.

وكما يُستوحى من الاستياء الأخلاقي الذي أبداه فينيان عندما اكتشف أنّ مخطوطاته المزخرفة قد نُسخَت، فإنّ الملكية الفكرية تقوم أيضا على أساس أخلاقي. وذلك يتجلى في المادة 2.27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أنّ "لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني". وهذا الأساس الأخلاقي للملكية الفكرية ينطبق على معظم حقوق الملكية الفكرية. وهو أساس له تاريخ اجتماعي طويل، كما يظهر في المعنى السلبي لكلمات تُستخدم في اللغة العادية، مثل الانتحال أو الغش أو النسخ (أو كلمات أكثر ازدراء مشتقة منها، مثل "القرد المقلّد").

والأسباب الأخرى لانتهاج الملكية الفكرية تنطبق تحديدا على حقوق الملكية الفكرية الخاصة. وهناك، فضلا عن الحافز الذي يحثّ على استحداث معارف جديدة، سبب آخر لاستخدام نظام للبراءات وهو الكشف عن المعارف الجديدة أمام العموم. وتُعد آلة الساكسوفون من الأمثلة الجيدة على هذه الوظيفة. ذلك أنّ الساكسوفون يُعد الآلة الوحيدة المحمية ببراءة من ضمن الآلات الموسيقية المستخدمة في الأوركسترا، فقد حماه أدولف ساكس براءة في فرنسا في عام 1846. وفي غضون السنوات السبعين التي تلت أو ما يقارب ذلك، صدرت 14 براءة أخرى تتعلق بالساكسوفون، مُنح بعض منها لأدولف ساكس ومُنح البعض الآخر لمن يمكن أن نطلق عليهم الآن اسم المنافسين. وقد أفضت تلك البراءات إلى الآلة الفموية التي نعرفها الآن وساكسوفون آلتو وغير ذلك من أنواع الساكسوفون المختلفة وإلى آلية محسّنة تخصّ تلك الآلة نفسها. ولا يزال قد كبير من تلك التكنولوجيا في نطاق الملك العام منذ أكثر من 100 عام، وبإمكان أي فرد صنع أو استخدام الساكسوفون. ومن الأمور المفيدة والمثيرة للاهتمام مقارنة تطوّر تلك الآلة مع تطوّر الكمان. فقد كانت تقنية صنع الكمان، في كريمونا بإيطاليا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، من التقنيات التي لا يعرف أسرارها غير الأسرة التي تتقنها. وكانت تلك التقنية متوارثة من جيل إلى جيل في سرية تامة. والنتيجة أنّ لا أحد يعلم، حتى الآن، كيف صُنعت أفضل آلات الكمان التي استمع

³ استخدم كلمة "المعارف" ("والمعلومات") بمفهومها العام جدا لتشمل كذلك التعابير الإبداعية الجديدة.

العالم إليها على الإطلاق - على يد أسرة ستراديفاري وغارنيري وأسر أخرى. وقد ضاع سرّ تلك التقنية مع مرور الوقت وبسبب تكتم الأسر عليه والأساليب التي كانت تتبعها في نقل معارفها.

وليست المقارنة بين نقل المعارف الخاصة بالسكسوفون واحتفاظ صنّاع الكمان بمعارفهم المثل الوحيد على نجاح وظيفة الكشف التي يتسم بها نظام البراءات. فبطاقة هوليريث المثقوبة والتلفزيون والمحرك النفاث وعوامل تحفيز البلمرة وجهاز الآيفون كلّها أمثلة على تكنولوجيات أو منتجات رئيسية تُنشر في نظام البراءات لمدة أعوام، وعقود أحياناً⁴، قبل تسويق الاختراعات. فقد ظلّ نظام البراءات مسؤولاً عن بناء أكمل سجلات التكنولوجيا البشرية وأحسنها من حيث المنهجية وإمكانية النفاذ.

وفي حالة العلامات التجارية والبيانات الجغرافية وحالة التضليل أو المنافسة غير العادلة، حسب النظام القانوني المعتمد، كثيراً ما يكون الدافع السياسي هي الحفاظ على النظام في السوق. فتبادل الرسائل والإشارات بين المنتجين والمقاولين من جهة وبين المستهلكين وعامة الناس من جهة أخرى من الأمور الضرورية لضمان صحة المعلومات وتلافي الخداع والغش في السوق. ولا تسهم الأسواق الموزعة في اقتصاد تسوده العولمة سوى في تعزيز هذا الدور لأدوات التوسيم والتعبير عن الهوية (المظهر التجاري).

وتظلّ هذه التفسيرات التقليدية للغرض المنشود من الملكية الفكرية صحيحة كلياً. ولكنّ الكثير من الأمور قد تغيّر منذ أن صيغت تلك التفسيرات للمرّة الأولى. ولا تنقص تلك التغيرات من صحة التفسيرات التقليدية، ولكن ينبغي أن نحتسب على إضافة بعض المسؤوليات إلى الوصف الوظيفي للملكية الفكرية من أجل تحسين بلورة مكانة الملكية الفكرية في الاقتصاد والمجتمع المعاصرين. ودعوني أصف بإيجاز التغيرات الرئيسية التي تتمثل في رأيي في ثلاثة تحولات رئيسية - التحوّل الاقتصادي من الملموس إلى غير الملموس، والتحوّل الجغرافي من الغرب إلى الشرق، والتحوّل السياسي من الحكومي إلى غير الحكومي.

تزايد الموارد غير الملموسة

لقد شهد مركز استحداث الثروات، على مدى العقود القليلة الماضية، تحوّلاً من الأصول الملموسة أو رأس المال المادي إلى الأصول غير الملموسة أو رأس المال الفكري، أو رأس المال المعرفي كما تسميه منظمة التعاون والتنمية

⁴ في حالة الآيفون، لم تتجاوز تلك المدة بضعة أشهر. وتنزع الشركات حالياً إلى التوفيق بين الإعلان عن منتجاتها الجديدة وبين نشر طلبات البراءات ذات الصلة (18 شهراً بعد الإيداع الأول).

في الميدان الاقتصادي. وهناك قياسات كثيرة لهذا التحوّل⁵. وذلك يظهر في توزيع أصول الشركات التي تدخل ضمن مؤشر S&P 500، فقد كان ذلك التوزيع بنسبة 95 بالمائة من الأصول الملموسة و5 بالمائة من الأصول غير الملموسة في عام 1978، ولكنه أصبح 20 بالمائة من الأصول الملموسة و80 بالمائة من الأصول غير الملموسة بحلول عام 2010. وهو يظهر أيضا في الاتجاهات التي تتخذها استثمارات قطاع الأعمال. ففي عدد من الاقتصادات المتطورة يتزايد حجم الاستثمار في رأس المال المعرفي بوتيرة ما فتئت تفوق وتيرة التزايد الذي يشهده الاستثمار في رأس المال المادي.

ومن الطبيعي أن يجلب ذلك التحوّل معه تغييرا في مجال تركيز المنافسة. فمن الملاحظ أنّ المنافسة تركّز بشكل متزايد على الميزة التنافسية المتأتمية من رأس المال المعرفي. وذلك هو السبب الكامن وراء تزايد معدلات الاستثمار في ذلك النوع من رأس المال. وتتجلى الميزة التنافسية المتأتمية من رأس المال المعرفي في الابتكار الذي ما انفك مفهومه يزداد اتساعا ليغطي جميع المعلومات التكنولوجية والتصميمية والتنظيمية والتسويقية التي تدخل ضمن تسويق المنتجات أو الخدمات أو العمليات الجديدة. ويُعد الابتكار في العالم الحديث مفتاح النجاح الاقتصادي (والعسكري أيضا) بالنسبة للشركات والصناعات والبلدان، وهو يكتسي هذه الصفة في نظر جميع تلك الجهات الفاعلة. وذلك ما يفسّر درجة التركيز عليه. فقد أجرت صحيفة وول ستريت جورنال العام الماضي دراسة استقصائية عن التقارير الفصلية والسنوية المودعة لدى لجنة الأوراق المالية والبورصة وخلصت إلى أنّ كلمة "الابتكار" استُخدمت 33 528 مرّة في تلك التقارير في العام السابق⁶.

وتجلب الملكية الفكرية وتضمن الميزة النسبية التي يوفرها الابتكار. وذلك ينعكس في القيمة الضخمة التي تكفلها الملكية الفكرية. وتشير التقديرات الواردة في دراسة نشرتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية⁷ السنة الماضية إلى أنّ عام 2010 شهد إسهاما مباشرا للشركات التي تعتمد بقدر كبير على الملكية الفكرية في استحداث قيمة مضافة قدرها 5,06 ترليون دولار أمريكي أو 34,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، و27,1 مليون وظيفة أو 18,8 بالمائة من مجموع العمالة. والوعي بهذه القيمة التي تجلبها الملكية الفكرية ينعكس أيضا في ارتفاع نسبة الطلب على حقوق الملكية الفكرية في كل أنحاء العالم. ففي الفترة بين عامي 1995 و2011، ارتفع عدد طلبات البراءات على الصعيد العالمي من 1,05 مليون طلب إلى 2,14 مليون طلب، وارتفع عدد طلبات

⁵ لإلقاء نظرة عامة عن الموضوع، انظر المنشورات المتعلقة بمشروع السنتين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الموارد الجديدة للنمو: رأس المال المعرفي: التحليلات الرئيسية والاستنتاجات السياسية - تقرير توليفي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

⁶ صحيفة وول ستريت جورنال، 23 مايو 2012.

⁷ انظر تقرير وزارة التجارة للولايات المتحدة الأمريكية عن الملكية الفكرية واقتصاد الولايات المتحدة مع التركيز على الصناعات (مارس 2012):

http://www.uspto.gov/news/publications/IP_Report_March_2012.pdf

العلامات التجارية من مليوني طلب إلى 4,2 مليون طلب، وارتفع عد طلبات التصاميم من نحو 245 000 طلب إلى 775 000 طلب.

التحوّل الجغرافي من الغرب إلى الشرق

التحوّل الرئيسي الثاني الذي يفسّر سياق تطبيق الملكية الفكرية هو التحوّل الجغرافي من الغرب إلى الشرق. فمن الملاحظ أنّ مركز الثقل الاقتصادي بصدد التحوّل، وهو يجرّ معه مركز الثقل التكنولوجي. وتحوّل المركزين يتم بسرعة متفاوتة. ومن الطبيعي أن يتساءل المرء عن الفترة التي سيستغرقها هذا التحوّل وعن المكان الذي سيؤول إليه وعن بروز مركز أو شكل هندسي آخر، وغير ذلك. ولكنّ المؤكّد أنّ التحوّل سائر هو تحوّل لم نشهد له مثيلاً منذ عدة مئات السنين. وهناك أيضاً قياسات عديدة لهذا التحوّل. والأمر الذي يثير انشغالي هنا هو التحوّل الجاري في إنتاج المعارف والتكنولوجيا. ودعوني أذكر ثلاثة مؤشرات على ذلك يتعلّق أحدها بالإسهامات في إنتاج المعارف ويتعلّق المؤشران الآخرا بالنواتج.

إنّ أنشطة البحث والتطوير تُعدّ أحد الإسهامات الرئيسية في إنتاج المعارف. وقد أصبحت الصين ثاني أكبر مستثمر في تلك الأنشطة في العالم، إذا ما استندنا إلى الأرقام المطلقة. أمّا ثالث أكبر مستثمر فيها فهو اليابان، استناداً إلى الأرقام ذاتها. وكانت نسبة إسهام البلدان الآسيوية في أنشطة البحث والتطوير العالمية تبلغ 24 بالمائة في عام 1999، ولكنّها ارتفعت لتبلغ 32 بالمائة في عام 2009.⁸

وفيما يخصّ النواتج، فإنّ من الواضح تقدم القارة الآسيوية في إنتاج المقالات العلمية، حيث شهدت السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين زيادة الإنتاج العلمي لمجموعة من البلدان الآسيوية بوتيرة أكبر بكثير من وتيرة زيادة ذلك الإنتاج في الاقتصادات الناضجة.⁹ وقد جاء في تقرير الجمعية الملكية في عام 2011 ما يلي: "إنّ جداول التصنيف العلمي ليست مجرّد مصدر للتباهي، بل هي مقياس لقدرة البلد على المنافسة في الساحة العالمية"¹⁰. والصورة أكثر وضوحاً فيما يخصّ التكنولوجيا، التي تُقاس بعدد طلبات البراءات الدولية المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. ففي عام 1994، كانت حصة اليابان والصين وجمهورية كوريا من مجموع

⁸ انظر إصدار المجلس الوطني للعلوم عن مؤشرات العلوم والهندسة بعنوان: *Science and Engineering Indicators*

12-01 - Arlington, Virginia: National Science Foundation (NSB) - 2012, 4-5.

⁹ خلال تلك السنوات العشر كان معدل الزيادة في عدد المقالات العلمية المنشورة يبلغ 1 بالمائة في الولايات المتحدة الأمريكية، و1,4 بالمائة في الاتحاد الأوروبي، و1,1 بالمائة في اليابان، ولكنه كان يبلغ 16,8 بالمائة في الصين، و10,1 بالمائة في جمهورية كوريا، و8,2 بالمائة في سنغافورة، و6,9 بالمائة في الهند (المجلس الوطني للعلوم، المرجع السابق، ص 5-33).

¹⁰ انظر ما يلي:

Royal Society, *Knowledge Networks and Nations. Scientific Collaboration in the 21st Century* (2011).

طلبات البراءات الدولية تمثل 7,6 بالمائة. أما في عام 2012 ، فقد بلغت تلك الحصة 38 بالمائة، وهي نسبة تفوق حصة الاتحاد الأوروبي أو حصة الولايات المتحدة الأمريكية.

تمكين الجهات الفاعلة غير الحكومية

والتحوّل الأخير هو انسحاب القوة السياسية على المجتمع كافة نتيجة ظاهرة التمكين التي جلبتها الإنترنت في البداية وجلبتها وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى في الآونة الأخيرة. فقد مكّنت الإنترنت من كسر الحكر الحكومي على المعلومات، الذي كان من مظاهر سلطة الحكومة في ممارسة السياسة، وتيسير إقامة شبكات من كل الأنواع الممكن تصوّرها، سواء اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو علمية أو تكنولوجية. والخلاصة أنّه أسفر عن ظهور تحوّل في النفاذ إلى المعلومات والمعارف وفي القدرة على استخدام المعارف لأغراض مختلفة.

وتكثر الأمثلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبين تطبيق هذا الشكل الجديد من التمكين. وفي مجال الملكية الفكرية، شهد العامان الماضيان بروز عدد من الأمثلة الرئيسية في هذا المضمار.

ومن تلك الأمثلة الإجراء المنسق الذي اتُخذ في 18 يناير 2012 للاحتجاج على سنّ تشريعين للملكية الفكرية في الولايات المتحدة. والتشريعان هما قانون وقف القرصنة الإلكترونية (SOPA) وقانون حماية الملكية الفكرية (PIPA). وقد حظي مشروع القانونين المذكورين بدعم الحزبين في الكونغرس وبدا تمريرهما أمراً طبيعياً لا مانع له. غير أنّ الاحتجاجات أدّت إلى التخلي عنها. وشملت الاحتجاجات 115 000 موقع إلكتروني أوقفت إمكانية النفاذ إلى كل محتوياتها أو إلى نسبة كبيرة منها. ومن المواقع التي شاركت في ذلك موقع ويكيبيديا، الذي صار مظلماً، وموقع غوغل (Google)، الذي عمّ شعاره، ومواقع ريديت (Reddit) وتويتير (Twitter) وتبلر (Tumblr). وواجه 162 مليون شخص مشكلة تعميم موقع ويكيبيديا. وكان 4,5 مليون شخص قد وقّعوا على عريضة غوغل بحلول الساعة 1.30 ظهراً بتوقيت المحيط الهادئ يوم 18 يناير. وأرسلت نحو مليونين ونصف تغريدة (2,4 مليون) تتعلّق بقانون وقف القرصنة الإلكترونية (SOPA) في الساعات الست عشرة من يوم 18 يناير. وكانت الكلمات الرئيسية الخمس التي احتلت الصدارة على موقع تويتير (Twitter) في ذلك اليوم هي "SOPA" و"PIPA" و"Tell Congress" و"#factswithoutwikipedia"¹¹. وبالإضافة إلى ذلك (ولا

¹¹ انظر ما يلي:

Jenna Wortham, "Public Outcry Over Antipiracy Bills Began as Grass-Roots Grumbling", *New York Times*, January 19, 2012 - <http://www.nytimes.com/2012/01/20/technology/public-outcry-overantipiracy-bills-began-as-grass-roots-grumbling.html?pagewanted=1&ref=technology>); Jenna Wortham, "With Twitter, Blackouts and

أوجي هنا بأن هذا كان جزءاً من الإجراء المنسق المذكور) أفادت مجموعة القرصنة الإلكترونية أنونيموس (Anonymous) بأنها اخترقت وعطلت المواقع الإلكترونية لمكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة العدل الأمريكية وعدة مواقع لدوائر الصناعة الترفيهية ردًا على جهود مناهضة القرصنة التي تبذلها الحكومة ودوائر الصناعة الترفيهية. وقالت المجموعة إن ذلك الاختراق كان "أكبر هجوم على الإطلاق" وشمل زهاء 5 635 شخصاً شاركوا في تعطيل المواقع. فضلاً عن وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي تعرّضت مواقع جمعية شركات التسجيل الأمريكية وجمعية الفيلم الأمريكي وشركة يونيفرسال ميوزيك (Universal Music)، ومنظمة الموسيقى الإذاعية (BMI) لهجمات أيضاً¹².

ومن الأمثلة الأخرى في مجال الملكية الفكرية على ممارسة السلطة التي يمنحها كل من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والشبكات القائمة الاحتجاجات ضدّ اتفاق مناهضة تجارة التقليد (ACTA)¹³ وإعادة شركة مايكروسوفت تشكيل نظامه Xbox One لألعاب الفيديو¹⁴.

وقد حدثت التحوّلات الثلاث المذكورة آنفاً على خلفية العولمة، أي زيادة الأسواق الحرة والمفتوحة والمتراصة وسلاسل القيمة العالمية، وساعد على حدوثها انخفاض الحواجز التجارية وتحسّن وسائل النقل والاتصالات السلوكية وأجهزة التواصل. وهناك، بالطبع، نواتج وآثار عديدة لظاهرة العولمة المعقدة. ومن أهمّها، للأغراض التي تعيننا، الوعي العالمي بالتكنولوجيات الاستهلاكية واستخدامها (فهناك، مثلاً، 6,8 مليار نسمة ممن لديهم اشتراكات استخدام الهواتف المحمولة في العالم)، والموضات والاتجاهات العالمية، واستهلاك المواد الثقافية والترفيهية الذي بات يتم في سياق العولمة (ففي 28 يوليو 2013، كان الفيديو الموسيقي "Gangnam Style"

Demonstrations, Web Flexes Its Muscle", New York Times, January 18, 2012 -

<http://www.nytimes.com/2012/01/19/technology/protests-of-antipiracy-bills-uniteweb.html?ref=technology>;

and Deborah Netburn, "Wikipedia: SOPA protest led 8 million to look up reps in Congress", Los Angeles Times, January 19, 2012 -

<http://latimesblogs.latimes.com/technology/2012/01/wikipedia-sopa-blackout-congressionalrepresentatives.html>

¹² انظر ما يلي:

Nbcnews.com - <http://www.nbcnews.com/technology/anonymous-says-it-takes-down-fbi-dojentertainment-sites-117735>

¹³ انظر، مثلاً، ما يلي: "1,5 مليون شخص وقّعوا على عريضة تدعو البرلمان الأوروبي إلى رفض اتفاق مناهضة تجارة التقليد (ACTA)" (<http://www.nytimes.com/2012/02/06/technology/06iht-acta06.html>) و"الاحتجاجات العالمية يوم 11 فبراير 2012"

<http://www.ibtimes.com/anti-acta-day-action-february-11protest-details-where-when-how-join-worldwide-fight-407660>

¹⁴ انظر ما يلي:

John Gaudiosi, "Microsoft Xbox: The damage has been done – Anyone who questions the power of the crowd need only talk to Microsoft", *Fortune Tech -Media Round-Up* June 20, 2013

<http://tech.fortune.cnn.com/2013/06/20/microsoft-xbox-the-damage-has-been-done/>

للمغني الكوري بسي (Psy) قد شوهد من قبل ما يفوق 1,715 مليار نسمة على موقع يوتيوب، وتجاوز بذلك فيديو "Baby" للمغني جاستين بيبير، الذي كان يحتل المرتبة الأولى على الموقع من حيث عدد المشاهدات).

وماذا عن الملك ديارمويد وبقرته؟ لا أعتقد، كما ذكرتُ أعلاه، أنّ أيًا من هذه التطوّرات يبطل الأسس التقليدية للملكية الفكرية. ولكن علينا أن نقرّ بأنّ مهمة الملكية الفكرية باتت أصعب بكثير وأكثر تعقيداً ممّا قد يوحيه أي من أسسها بمفرده. والمشكلة تكمن، حسب رأيي، في مجمل الطريقة التي يتم بها إنتاج المعارف والمواد الثقافية وتوزيعها واستهلاكها في اقتصاد أصبحت المعارف تمثل فيه أساس استحداث الثروة وفي مجتمع بات يتعوّد على استهلاك المنتجات التكنولوجية والثقافية والترفيهية على الصعيد العالمي. ومهمة من هذا النوع تقتضي منا إضافة وظيفتين جديدتين إلى دور الملكية الفكرية ومهمتها.

الملكية الفكرية كوسيلة لتنظيم المنافسة

يتمثل الدور الإضافي الأول للملكية الفكرية في أنها آلية لتحديد ماهية المنافسة المشروعة فيما يخص ما يقدمه الاقتصاد القائم على المعارف من موارد. ونظراً إلى تزايد احتدام المنافسة في حلبة الابتكار وإلى أن الملكية الفكرية تبرز المزايا التنافسية للابتكار، فإن الملكية الفكرية ستصبح، كما قال رئيس الوزراء الصيني السابق وين جيا باو، أساس المنافسة في المستقبل. وتتجلى لنا صحة هذه النظرة على مستوى كل من البلدان والشركات. ويتزايد عدد البلدان التي تعتمد استراتيجيات أو خطط الابتكار أو تدرج بشكل صريح القدرة على الابتكار في استراتيجياتها الصناعية أو التكنولوجية¹⁵. وتشتد المنافسة فيما يخص أغلبية العناصر المكونة للقدرة على الابتكار سواء من أجل استضافة مرافق البحث والتطوير، واحتلال المراتب الأولى في ترتيب الجامعات، واستقطاب الموارد البشرية. وفي الولايات المتحدة، أطلق مارك زوكربيرغ في أبريل من هذه السنة مجموعة ضغط أطلق عليها FWD.us من أجل الترويج لإصلاح قوانين الهجرة بغية جذب المواهب اللازمة لدعم الابتكار عبر وسائل منها مثلاً تبسيط إجراءات حصول الأجانب الحاملين للشهادات العلمية على تصاريح الإقامة وزيادة في حصة تأشيرات الإقامة من نوع H-1B المخصصة للعامل المتخصصين المؤقتين. وفي الولايات المتحدة، استُكملت في هذه السنة حصة ذلك النوع من تأشيرات الإقامة البالغ عددها 65 000 تأشيرة في خمسة أيام فقط. وفي سنة 2007، أنشأت شركة مايكروسوفت مركزاً لتطوير البرمجيات في فانكوفر الكندية تستقبل فيه العمال الذين لا يمكن لها بعدُ جلبهم إلى مقرها الرئيسي في ريدموند. وفي سيليكون فالي، تبلغ نسبة العاملين في مجالات العلوم

¹⁵ انظر مثلاً الفصل 5 من المرجع التالي:

والتكنولوجيا والهندسة المنحدرين من أصول أجنبية النصف تقريبا مقارنة بالربع في باقي مناطق الولايات المتحدة حسب المكتب الأمريكي لإحصاءات العمل¹⁶.

والجانب السلبي لهذه المنافسة فيما بين الدول هو التجسس (الذي تتسم به، بطبيعة الحال، المنافسة فيما بين الشركات أيضا). وسرعان ما اشتد الجدل حول هذا الموضوع في السنوات الأخيرة. وقد أطلق الجنرال كايت ألكسندر، مدير وكالة الأمن القومي وقائد القيادة الأمريكية المكلفة بالفضاء الإلكتروني، على الخسارة من حيث المعلومات الصناعية والملكية الفكرية بسبب التجسس الإلكتروني "أكبر نقل للثروة في التاريخ"¹⁷. وأفادت اللجنة المعنية بتقييم السرقة التي تتعرض لها أصول الملكية الفكرية للولايات المتحدة "أن السرقة الدولية التي تعرضت لها أصول الملكية الفكرية للولايات المتحدة... وصلت إلى مستوى لم يسبق له مثيل - مئات المليارات من الدولارات سنويا، أي ما يساوي حجم صادرات الولايات المتحدة إلى آسيا"¹⁸. وكانت أول توصية للجنة "تعيين مستشار في الأمن القومي كمنسق رئيسي لجميع السياسات والإجراءات الرامية إلى حماية أصول الملكية الفكرية للولايات المتحدة".

وفي قطاع الأعمال، تجذب الملكية الفكرية أيضا اهتمام المنافسين. وكما هو الحال بالنسبة للمنافسة فيما بين الدول، هناك جانب إيجابي وجانب سلبي لهذه المنافسة. ويتجسد الجانب الإيجابي في بذل جميع الشركات لجهود أكبر لكي تكون ابتكارية على طول مراحل وضع تصوّر للمنتجات والخدمات وتصميمها وإنتاجها وتسويقها ولكي تحمي بموجب حقوق الملكية الفكرية ما يتيح نشاطها الابتكاري من مزايا. وأما الجانب السلبي فيظهر جليا في حرب براءات الهواتف الذكية. ويتعلق الأمر هنا بصناعة يعتمد كل شيء فيها على الابتكار. وعكفت الشركات على تكوين ترسانات من البراءات للحصول على نصيبها من السوق. ومن أبرز صفقات شراء محفظات البراءات التي أبرمت في السنوات الثلاث الأخيرة شراء المجموعة التي يطلق عليها "مجموعة روكستار" (التي تشمل شركات آبل ومايكروسوفت وسوني) محفظة مكونة من 6 000 براءة من شركة نورثيل نيتوورك بمبلغ 4,5 مليار دولار

¹⁶ انظر:

Jessica Leber, "Silicon Valley Fights for Immigrant Talent" MIT Technology Review, July 26, 2013.

¹⁷ انظر:

Josh Rogin, "NSA Chief: Cybercrime constitutes the 'greatest transfer of wealth in history'" Foreign Policy The Cable July 9, 2012.

¹⁸ انظر:

National Bureau of Asian Research, Report of the Commission on the Theft of American Intellectual Property May 2013 .

وبالنسبة للرأي الآخر الذي يقول إن الخسارة تمثل "نسبة بسيطة في اقتصاد يبلغ حجمه 15 تريليون دولار"، انظر:

John Reed, "The Cost of Cyber Espionage: 'A Rounding Error'" FP National Security March 25, 2013, and Center for Strategic and International Studies, The Economic Impact of Cybercrime and Cyber Espionage July 2013.

أمريكي؛ وشراء شركة غوغل لشركة موتورولا موبيليتي التي تملك 17 000 براءة بمبلغ 12,5 مليار دولار أمريكي؛ وبيع شركة كوداك لمحفظة تقنياتها في مجال التصوير الرقمي لاتحاد مؤلف من 12 مرخص له بمبلغ 525 مليون دولار أمريكي؛ وبيع شركة مايكروسوفت لما عدده 650 براءة لشركة فيسبوك بمبلغ 550 مليون دولار أمريكي؛ وشراء شركة هيوليت باكارد لما عدده 1 500 براءة في مجال تقنيات المحمول من شركة بالم بمبلغ 1,2 مليار دولار أمريكي. وثمة الكثير من التفسيرات لهذا السلوك، ولكن لأغراض هذا العرض أود أن ألفت الانتباه فقط إلى تركيز المنافسة بكثافة على الملكية الفكرية وإلى أن هذا السلوك غالباً ما يتجلى في المنازعات القضائية¹⁹.

ودخل حروب الدعاوى القضائية إرهابي يتسبب في أضرار جانبية دون تمييز والمقصود هنا "صياد البراءات" الذي يطلق عليه بكلمات أكثر لباقة الكيانات المتخصصة في المطالبة بحقوق البراءات (أو الكيانات غير المنتجة²⁰). والمشكلة هي أن لا أحد يعرف كيف يعرف هذه الظاهرة وأن يحدد الخط الذي يقف فيه التطور المشروع لأسواق التكنولوجيا، مما يسمح بتدخل عدد متزايد ومتنوع من الوسطاء المساعدين، والخط الذي يبدأ فيه السلوك غير المرغوب فيه الذي يشكل خطراً على الابتكار. وما نعرفه هو أن الكيانات المتخصصة في المطالبة بحقوق البراءات لها اهتمام مشترك بالحقوق الاستثنائية الذي تمنحه البراءة ولا تهتم بما تنطوي عليه من معارف. ونعرف أيضاً أن عدد تلك الكيانات يزداد في الأسواق. وقد قدمت تلك الكيانات 61 بالمائة من الدعاوى الجديدة المتعلقة بالبراءات في الولايات المتحدة في سنة 2012. مما أفضى إلى 3 054 حالة تعد على حقوق البراءات مقابل 4 351 مدعى عليه²¹. وبدأ اتخاذ إجراءات في الولايات المتحدة بعد نشر المكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي لتقرير بشأن المطالبة بحقوق البراءات والابتكار في الولايات المتحدة.

الملكية الفكرية كوسيلة لإرساء توازن بين المصالح المتسابقة

أنتقل الآن إلى الدور الإضافي الثاني للملكية الفكرية المنبثق عن المكانة المركزية للمعارف والأعمال الإبداعية والترفيه في اقتصادنا ومجتمعنا والمتأني أيضاً من تعقد المصالح الناتجة عن تلك المكانة المركزية. فعندما نظر الملك ديارمويد في القضية المعروضة عليه، كانت الأمور بسيطة نسبياً، فالأمر كان متعلقاً بخصمين وإنجيل مكتوب باليد. ورغم أن نتائج قراره محدودة فمن الصحيح أن تلك النتائج كان لها أثر، إلى حد ما، في رجال الدين الذين

¹⁹ ارتفع العدد السنوي للدعاوى المتعلقة بالبراءات المرفوعة في الولايات المتحدة بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 6,4 بالمائة منذ 1991 (وارتفع بشكل متساو عدد طلبات البراءات المودعة). انظر: PwC, 2012 Patent Litigation Study.

²⁰ هذا مصطلح غير مناسب تماماً لأن الجامعات غالباً ما تكون كيانات غير منتجة.

²¹ انظر: RPX, 2012 NPE Activity Report.

كانوا يشكلون الفئة المتعلمة والمسؤولة عن غالبية الإنتاج الأدبي. بيد أن عدد القراء في مجتمع أمي كان قليلا والواقع كان محليا.

ولنقارن ذلك مع اتخاذ قرار في يومنا هذا بشأن مشروعية الاتفاق بين دور النشر وشركة غوغل فيما يخص خطة هذه الأخيرة لرقمنة جميع الكتب في العالم²²، أو قرار بشأن أهلية المعلومات الوراثية للحماية بموجب البراءات²³. وهذه المسائل معقدة نظرا إلى الترابط بين المجتمعات والاقتصادات، والشفافية، والطابع الآني والعالمي الذي أضفته الإنترنت والتكنولوجيا على وسائل الاتصال والتواصل، والمكانة المركزية للمعارف في اقتصاد تتطلب منا أن ننظر إلى الملكية الفكرية من وجهة نظر مختلفة. ويستوجب ذلك التعقيد من الملكية الفكرية إيجاد نقطة التوازن بين المصالح الكثيرة والمتنوعة التي تحيط بالأنشطة الابتكارية والابداعية.

وهكذا فإن مصالح المبتكرين أو المبدعين الأفراد تتعارض مع مصالح المجتمع الراغب في استخدام الابتكارات أو التمتع بالإبداعات؛ وتتضارب مصالح المنتج مع مصالح المستهلك ومصالح المؤيدين للاستثمار في إنتاج معارف جديدة مع مصالح مؤيدي تقاسم المنافع الاجتماعية لتلك المعارف الجديدة. وينبغي إرساء توازن بين مصالح جميع الأفراد والشركات والمؤسسات والحكومات والجمهور العام أو المجتمع المدني الذين يلتقون حول النشاط الابتكاري أو الإبداعي ويطالبون بنصيبهم منه. وفي عالمنا اليوم، حيث يمكن التعبير عن تلك المصالح وإيصالها آتيا إلى العالم بأسره بفضل الطابع الآني للإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي، فإن الاعتقاد أن الملكية الفكرية لا تحمي سوى مجموعة واحدة من المصالح بات، أكثر من أي وقت مضى، فكرة بالية. وللملكية الفكرية ما يكفي من الوسائل لتوافق بين جميع تلك المصالح المتباينة، وهذا ما نشهده فعلا في النقاش العام المحتمل حول الملكية الفكرية.

وما فتئت الملكية الفكرية تؤدي، إلى حد ما، ذلك الدور²⁴. ويُعتبر نظام البراءات مساومة بين المخترع والمجتمع الذي يدفع بالمخترع إلى الكشف عن اختراع جديد مقابل التمتع بالحقوق الاستثنائية لأغراض الاستخدام التجاري لمدة محددة يؤول بعدها الاختراع إلى الملك العام ويمكن للجميع استخدامه. ولكن السياق الجديد

²² قضية Authors Guild ضد Google، رقم 05 CV 8881، شكوى مقدمة في 20 سبتمبر 2005، وهي دعوى جماعية؛ وقضية McGraw-Hill et al ضد Google، رقم 05 CV 8136، شكوى مقدمة في 19 أكتوبر 2005، وهي دعوى مدنية قدمتها خمس من كبريات دور النشر وجمعية دور النشر الأمريكية.

²³ انظر مثلا قضية Association for Molecular Pathology ضد Myriad Genetics Inc (2013)، 569 US __ (13 يونيو 2013)؛ وقضية Cancer Voices Australia ضد Myriad Genetics [2013]، FCA 65 (15 فبراير 2013).

²⁴ يقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في فقرتي المادة 27 بتعارض المصالح والحاجة الضمنية إلى الموافقة بينها:
"1. لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه.
2. لكل شخص الحق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه."

يستلزم الموافقة بين المصالح بطريقة أكثر وضوحا والربط بينها وبين مجموعة من القضايا والتفاصيل على مستوى من الدقة يفوق مستوى النظام نفسه.

الملكية الفكرية كآلية للتمويل

أكاد أقول إن هناك دور ثالث جديد للملكية الفكرية ولكن أرى أن ذلك الدور هو استخدام جديد أكثر مما هو مهمة جديدة. ويرجع ذلك الاستخدام إلى تنامي الاعتراف بالأصول غير الملموسة وزيادة قيمتها في الاقتصاد. وارتفاع قيمة الأصول غير الملموسة وسيلة للترويج لأنشطة الاقتصاد الملموس وضمانها، وهو الأمر الذي لم يكن ممكنا، أو على الأقل، لم يدخل ضمن الممارسات الجاري بها العمل من قبل. ولناخذ على سبيل المثال مجال الرياضة حيث تبرز الملكية الفكرية القيمة التجارية للرياضة عبر آليات العرض والصورة أو السمعة.

ومن دون عروض فلا يمكن جذب انتباه الجمهور. والعروض تسمح للمستهلك بأن يعيش تجربة فريدة. ولم يعد بيع التذاكر وسيلة لتحقيق عائدات مالية من العروض. ورغم كون هذه الأنشطة مهمة فرما تكون أهميتها في خلق أجواء مسلية أكبر من أهميتها في تحقيق عائدات مالية. والوسيلة الحقيقية لتحقيق عائدات مالية من العروض هي البث وتتوقف قيمة البث على القدرة على مراقبة النفاذ إليه وهذا هو دور الملكية الفكرية. وعليه، نجد أن 60 بالمائة من إيرادات اللجنة الأولمبية الدولية تتأتى من حقوق البث التي يستفيد أصحابها من جمهور عالمي وما يتيح ذلك الجمهور من آفاق واسعة في مجال الدعاية. وحسب التقديرات، دفعت هيئات البث في الألعاب الأولمبية في بيجين 1,7 مليار دولار أمريكي للحصول على حقوق البث الاستثنائية.

وإلى جانب العرض هناك الصورة والسمعة اللتان ترتبطان بالعلامات المحمية بدورها بموجب قانون العلامات التجارية. والرياضيون في عصرنا هذا هم لوحات دعائية متنقلة ويمارسون نوعا من النشاط الرياضي الثانوي. وتجد أقمصتهم مليئة بشعارات العلامات التجارية وتشكل في العادة الموارد المتأتمية من الشركات مع العلامات المصدر الرئيسي الثاني لإيرادات قطاع الرياضة بعد حقوق البث. وبلغت قيمة الجوائز التي حصل عليها اللاعب روجر فيديريير 77 مليون دولار أمريكي. بيد أن معظم أمواله تتأتى من عمليات الرعاية والإشهار. وأبرم السنة الماضية صفقة لمدة خمس سنوات مع شركة مووي وشاندون بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي. ونُقل أنه أبرم أيضا صفقات مع رولكس ومرسيدس-بينز ونايكي وولسن وليندت وجورا وجيليت وبروكتر أند غامبل وكريدي سويس ونيجتيس.

والتحليل الذي قدمته عن الرياضة يمكن تطبيقه كذلك على معظم أشكال العرض، بما فيها المقطوعات الموسيقية والمسرحيات والعروض في المتاحف. وبيت القصيد هنا هو أن الملكية الفكرية تتيح وسائل لتمويل جميع هذه التظاهرات الرياضية والثقافية في الاقتصاد الملموس.

وبعد أن حاولت وصف الدور الجديد للملكية الفكرية، أود أن أنتقل في النهاية إلى تناول مسألتين اثنتين وهما: ما هي الموضوعات والمسائل التي سنتشغلنا في عالم الملكية الفكرية الجديد، وكيف يؤثر هذا السياق الجديد في عملية وضع سياسات الملكية الفكرية؟

بعض المواضيع والمسائل الرئيسية

أعتقد أن ثمة ثلاث مسائل سنتشغلنا على الأرجح في السياق الجديد للملكية الفكرية، أولها سأسميها "الاستحقاق"، وهي ترتبط بوظيفة الملكية الفكرية كأداة ناظمة للسلوك التنافسي الذي وصفته آفا. أما المسألتان الثانية والثالثة فتتعلقان بوظيفة الملكية الفكرية كأداة تحفظ التوازن الاجتماعي والاقتصادي فيما يتعلق بتعدد المصالح الذي يحيط بالابتكار أو الإبداع، وسأطلق عليهما "التملك" و"النفاد". وكل مسألة من هذه المسائل يلزم مناقشتها على نطاق أوسع بكثير مما سأمنحها إياه الآن. إذ أنني سأتقيد بذكر بعض الملامح الرئيسية لأوضح أسباب اعتقادي بأنها مسائل رئيسية أو ستكون مسائل رئيسية في عالم الملكية الفكرية الجديد.

و"الاستحقاق" مسألة مطروحة منذ قديم الأزل، وهي عبارة عن مسألة ملكية "مخطوطات فينيان المزخرقة" أو الحق في السيطرة عليها. والمقصود هو من اخترع الشيء أو أبدعه أولاً والحدود الفاصلة بين الاستلهاام المشروع من الإبداع أو التصميم الأدبي لشخص آخر من ناحية والتقليد غير المشروع أو النسخ الأعمى من ناحية أخرى، ولطالما كان هذا الأمر هو القلب الذي ينبض به عالم الملكية الفكرية. لكن هذا العالم سيفحم بالمزيد من الحيوية لأسباب ثلاثة.

والسبب الأول هو القيم المعززة الناشئة عن ظهور اقتصاد المعرفة.

أما السبب الثاني فهو زيادة أعمال التجسس والتملك غير المشروع للأسرار التجارية والمعلومات السرية. فلقد أتاحت التكنولوجيا القيام بأعمال التجسس على نطاق واسع وبطريقة لم تكن ممكنة من قبل. وواكب هذا التطور ارتفاع قيمة الأصول غير المادية التي تستهدفها أعمال التجسس. وفي الوقت ذاته يشيع حالياً انتقال الأشخاص

أصحاب المهارات من شركة إلى أخرى على الصعيد الدولي، ولا يعد هذا شكلا من أشكال التجسس، لكنه قد يضعف الأصول المعرفية للشركات²⁵.

وتبين هذه التطورات أهمية فرع من فروع الملكية الفكرية، ألا وهو حماية المعلومات السرية أو الأسرار التجارية التي تعاني من أوضاع يرثي لها في العالم بأسره. وتختلف المقاربات المتبعة إزاء هذه المسألة اختلافا طفيفا إذ ينظر إليها تقليديا من الناحية القضائية في إطار القانون العرفي والقانون الجنائي من منظورين مختلفين تماما. وثمة القليل من الأحكام المتعددة الأطراف بشأن هذه المسألة، وهي موجودة في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية²⁶ واتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)²⁷. وهو مجال يستلزم الكثير من الاهتمام، لكن إيلاء الأطراف المتعددين الاهتمام له لن يكون بالأمر الهين، وكذلك لن يكون من اليسير تعزيز السرية في عصر يتسم بالشفافية. وإن كانت هذه طريقة غاية في السطحية للنظر في المسألة، فإنها رد الفعل الفوري الذي قد يُنظر وسيلازم توخي الكثير من الحرص عند وضع الأسس لاتخاذ إجراءات دولية إزاء تلك المسألة.

والسبب الثالث في توقع المزيد من الحيوية في مسألة الاستحقاق هو التوتر الآخذ في التزايد خفية بين المنافسة والتعاون. ولقد أوضحت أسباب تزايد المنافسة في مجال الابتكار والملكية الفكرية. وفي الوقت ذاته أضحى الابتكار المفتوح سلوكا لا يفتأ يزداد أهمية في مجال الابتكار، ويمكن أن يقصد به الكثير، لكنه يصف عموما توجه شركة إلى البحث خارجها لإقامة شركات وجسور تعاون لتلبية احتياجاتها من حيث الابتكار، بدلا من الاعتماد حصرا على العمل الداخلي لاستحداث الابتكار. وكما قيل من قبل فإن مزايا التعاون لا تبرح ترداد²⁸. وسيكون هذا التوتر بين المنافسة والتعاون مسألة حاسمة في العقود المقبلة وستكون الملكية الفكرية هي وسيلة تسوية هذا التوتر. لذلك قال السيد صامويل بالميزانو، رئيس شركة أي بي إم ومديرها التنفيذي السابق، إن "الملكية الفكرية ستصبح إحدى المسائل الجغرافية السياسية الرئيسية في القرن الحادي والعشرين"²⁹.

²⁵ جاء في عدد 3 أغسطس 2013 من جريدة Shanghai Daily أن "محكمة في شنغهاي أصدرت أمس أول حظر في الصين على تعميم الأسرار التجارية، وهي خطوة مهمة لحماية حقوق الملكية الفكرية في إطار القانون الصيني. ومنعت محكمة شنغهاي الشعبية المتوسطة رقم 1 موظفا سابقا في شركة إلابي لي أند كومبني المتخصصة في صناعة العقاقير والتي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها، من استخدام الأسرار التجارية وتعميمها". انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.china.org.cn/china/2013-08/03/content_29613779.htm>.

²⁶ المادة 10 (ثانيا) والمادة 10 (ثالثا).

²⁷ المادة 39.

²⁸ انظر ما يلي:

Ellen Enkel, Oliver Gassmann and Henry Chesbrough, "Open R&D and Open innovation: Exploring the Phenomenon" (2009) 39 *R&D Management* 4.

²⁹ صامويل بالميزانو، مقالة "The Globally Integrated Enterprise" عام 2006، مجلة *Foreign Affairs*، وجاء في المقالة أيضا: "لحسن الحظ تخضع بعض المقاربات الواعدة الجديدة للاختبار. وبالفعل بدأ التركيز يتحول من حماية الملكية الفكرية، التي تتطلب الحد من الاستخدام، إلى زيادة رأس المال الفكري إلى حده الأقصى، الأمر الذي يقوم على تقاسم الملكية والاستثمار وتوفير رؤوس الأموال".

وتدور مجموعة أخرى من المسائل والأسئلة حول "التملك"، وهي من دون شك ليست مجرد كلمة. فإني استخدمها لأصف شيئين – إما أن شيئاً ينبغي أن يكون موضوع حق من حقوق الملكية الفكرية وإما أن هذا الشيء يمكن أن يكون موضوع حق من حقوق الملكية الفكرية.

فإما أن شيئاً ينبغي أن يكون موضوع حق من حقوق الملكية الفكرية، فذلك يثير مسألة ما يجوز سحبه من العموم وضمه إلى مجال الملكية الخاصة. والأمر واضح من الناحية النظرية، فالملكية الفكرية تتعامل مع ما هو جديد وأصلي ومُميز، ولا تحمي إلا ما لم يكن موجوداً من قبل، لذا فإنها لا تنطوي على سحب أي شيء آل إلى الملك العام. لكن من الناحية العملية ليس الأمر بواضح، فرسم الحد الفاصل بين العلوم والتكنولوجيا أو الاكتشاف والابتكار لا يفتأ يزداد صعوبة، وخاصة بالنسبة إلى المحامين، كما أظهر ذلك الاهتمام البرلماني والقضائي مؤخراً بمنح براءة الاختراع على الجينات³⁰. ولا تقتصر مسألة ما ينبغي تملكه على التطورات العلمية، بل إن هذه المسألة مطروحة أيضاً بالنسبة إلى تملك الكلمات والعلامات والشعارات من خلال قانون العلامات التجارية. فهل ينبغي مثلاً أن تكون الألوان هي الحقل الحصري لشركة ما؟

وأحد التحديات الكبرى المطروحة أمام الملكية الفكرية هنا هو ألا تفقد اتصالها بعامة الجمهور. وكما قيل آنفاً فإن اهتمام المجتمع بالملكية الفكرية وتركيزه عليها آخذان في التزايد لأسباب مختلفة. وإن اتخذت قرارات لا تتوافق مع شعور عامة الجمهور في مجال الملكية الفكرية بشأن التملك، سواء من خلال الهيئة التشريعية أو الهيئة القضائية، فإن الملكية الفكرية ستفقد مصداقيتها الاجتماعية التي يتوقف عليها كل تنظيم جيد.

وأما أن شيئاً يمكن تملكه فهي مسألة مختلفة تماماً يطرحها ظهور التكنولوجيا المقلدة بجدق وفاعلية، وخاصة تكنولوجيا علوم الحياة والتكنولوجيا الرقمية. والمشكلة التي ظهرت هنا هي الفصل بين تكلفة الإنتاج من ناحية

³⁰ انظر على سبيل المثال:

IP Australia, Australian Government, *Patentable Subject Matter, Consultation on an Objects Clause and an Exclusion from Patentability* (July 2013);
Centre for International Economics, *Economic Analysis of the Impact of Isolated Human Gene Patents: Final Report* (May 2013)
Australian Government, *Response to Senate Community Affairs References Committee Gene Patents Report* (November 2011);
Advisory Council on Intellectual Property, Australian Government, *Patentable Subject Matter, Final Report* (December 2010);
Senate Standing Committee on Community Affairs, Parliament of Australia, *Inquiry into Gene Patents* (2010);
Australian Law Reform Commission, *Genes and Ingenuity: Gene Patenting and Human Health*, Report No 99 (2004);
Association for Molecular Pathology v Myriad Genetics Inc., 569 US __ (2013) (June 13, 2013);
Cancer Voices Australia v Myriad Genetics [2013] FCA 65 (February 15, 2013).

وتكلفة إعادة الإنتاج من ناحية أخرى. وفي حالة المستحضرات الصيدلانية الجديدة تقدر دوائر الصناعة تكلفة الإنتاج بما يقارب مليار دولار وتقدر مدة العمل بعدة سنوات. إلا أن هذه المستحضرات فور ما تتوفر ويكشف عنها يمكن لخريج يتمتع بالكفاءة أن يعيد إنتاجها في غضون ثلاثة أشهر بمصاريف ضئيلة نسبياً. وقد يستغرق إنتاج فيلم استعراضي سنتين ويتطلب عدة مئات من الأشخاص وعدة مئات من آلاف الدولارات، لكنه فور ما ينتج يمكن نسخه بحذق في غضون ثوان ودون تكاليف تذكر. وتطرح هذه التطورات تحديات عديدة أمام الملكية الفكرية، وهي تستدعي، مرة ثانية، تحليلاً أكثر مما سأجربه هنا.

والمسألة الثالثة التي ستشغل اهتمامنا في البيئة الجديدة هي النفاذ. وكما قيل من قبل فإن ما تفعله الملكية الفكرية هو أنها تجعل من النفاذ سلعة يمكن بيعها. وإن كان ذلك يتيح إقامة أسواق للتكنولوجيا، فإنه يفرض توتراً اجتماعياً بشأن سعر النفاذ وعدم إمكانية النفاذ. ولقد شهدنا هذا التوتر يفرض فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأدوية والتكنولوجيا البيولوجية الطبية ومحتوى الإنترنت والتكنولوجيا الخاصة بتغير المناخ، رغم أن هذا المجال الأخير هو عبارة عن حوار نظري أكثر منه التزام سياسي كامل استحوذ على اهتمام عامة الجمهور.

وليس من المرجح أن يظل التوتر مطروحاً حول مسألة النفاذ، فالتحدي الذي سيواجهه راسمو السياسات هو محاولة تنظيم حوار عام واع ومعقول. أما التحدي الذي ستواجهه الشركات هو إيجاد التوازن بين القدرة على المنافسة وتحقيق عوائد مالية من الاستثمار من ناحية، مع إدارة أية استجابة رافضة من الجمهور من ناحية أخرى. وبالطبع ثمة مفارقة في هذا المجال من العمل. فلا يعير أحد انتباهاً على ما يبدو لكون أحدهم يجني المليارات من شبكات التواصل الاجتماعي أو من التكنولوجيا الإعلامية الجديدة، لكن ينتشر الضجر في المجتمع إزاء شخص يجني المليارات من وراء دواء ينقذ الأرواح. فأية حصيلة نريد تحقيقها في نظام الابتكار؟

رسم السياسات في البيئة الجديدة

على غرار السياق الجديد للملكية الفكرية، تغيرت بيئة رسم السياسات في مجال الملكية الفكرية تغيراً هائلاً في العقدين المنصرمين. والتحدي المطروح أمام راسمي السياسات هو إيجاد أجوبة بالسرعة ذاتها التي يثير بها التغيير التكنولوجي التساؤلات. وثمة برامج سياسية نشطة للغاية في مجال الملكية الفكرية في شتى أرجاء العالم وعلى جميع المستويات – الوطنية والثنائية والجماعية والإقليمية والمتعددة الأطراف. فأني لكل هذه البرامج أن تتماشى سوياً؟

ومن الرائع أن نقول إن ثمة تصميمًا عامًا، لكن للأسف أعتقد أن الواقع يقوم على تحيين الفرص. فلقد تحولنا من عالم متعدد الأطراف إلى عالم متعدد السرعات. وبالنظر إلى ما تكتسبه الملكية الفكرية من أهمية تنافسية في النهوض بالاقتصادات، وخاصة بالنظر إلى الاهتمام الاجتماعي الذي يصب التركيز على مسائل من قبيل التملك والنفاد، فإن كل من يشعر بأن له مصلحة في الملكية الفكرية يسعى وراءها في كل محفل متاح، والمقصود هو الحكومات ودوائر الصناعة ومجتمعات البحث وجميع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية من غير الدول. ولا يخلو تحيين الفرص من المخاطر وسأشير إلى ثلاثة منها.

الخطر الأول هو الحفاظ على الانساق بين السياسات في العديد من المسارات المتداخلة. والوضع الأمثل هو أن يتداخل كل مستوى مع الآخر مثلما تتداخل الدمى الروسية مع بعضها (مع افتراض أن يكون المستوى المتعدد الأطراف هو الدمية الأكبر، ليس لأنه الأهم ولكن لأن كل المستويات الأخرى لا بد أن تتوافق معه). وما يحدث عملياً أن عدة مسارات تُنفذ، في وقت معين، على مستويات متعددة. والخطر في ذلك هو أن توقف المناقشات الدائرة على مستوى منها (مثل المسار الجماعي لمبادرات الشراكة عبر المحيط الهادئ) المناقشات الدائرة على مستوى آخر (مثل المستوى المتعدد الأطراف) لأن مسألة ما ليست جاهزة ليتخذ قرار بشأنها في المسار الأول في حين يشرف المسار الثاني على الانتهاء منها³¹.

أما الخطر الثاني فهو ناجم أيضاً عن تعقيد إدارة المسارات السياسية التي تجري على مستويات متعددة وتنطوي على العديد من المصالح المختلفة، وهو خطر عدم التنفيذ، وما له من عواقب، وهي أن تُرسم السياسات تلقائياً بناء على أعمال القطاع الخاص، وأن يُلجأ إلى المحاكم لاتخاذ قرارات لا تستطيع الهيئة التشريعية اتخاذها. وخير مثال على ذلك النزاع الدائر بشأن تسوية تطبيق غوغل بوكس، بحيث أضحيت قضية خاصة مرفوعة أمام محكمة مقاطعة جنوب نيويورك مسرحاً لممارسة السياسات الدولية، إذ قدمت دولتا فرنسا وألمانيا صاحبتا السيادة اعتراضات في مسعى منها لصون ما تعتبره مصالح المبادئ الدولية الراسخة³².

والخطر الأخير هو أن القدرة على الاستجابة السياسية لا تضاهي حجم المشكلة. ونحن نرى ذلك يحدث في الشؤون المتعددة الأطراف بشكل أعم. فقدرة المجتمع الدولي على التوافق محدودة، في حين أن المشاكل والتحديات

³¹ من الأمثلة الأخرى على ذلك تدمير أحادي يزعم أن له وقع على البرامج المتعددة الأطراف والبرامج الخارجية، انظر James Politi and Richard Waters, "Apple Import Veto Risks Undermining Patent Protection Push", *Financial Times* August 4, 2013.

³² انظر ما يلي:

Authors Guild v Google, No: 05 CV 8881, complaint filed on September 20, 2005, class action suit; and *McGraw-Hill et al v Google*, No: 05 CV 8136, complaint filed on October 19, 2005, civil action by five large publishers and the Association of American Publishers..

التي تواجه العالم لا تبرح أبعدها تزداد يوميا ويستلزم أكثرها، من قبيل تلك المترتبة على حركة الأشخاص أو السلع أو الأسلحة أو الجرائم أو التلوث أو المحتوى الثقافي، تعاوناً دولياً لتقديم استجابة سياسية مناسبة.

وفي الويبو قاومت الدول الأعضاء خلال العامين الماضيين هذا التوجه مقاومة ضارية بإبرام معاهدتين جديدتين، الأولى هي معاهدة بيجين³³ التي تهدف إلى إدماج الممثلين وأوجه الأداء السمعي البصري في الإطار القانوني الدولي لحق المؤلف والثانية هي معاهدة مراكش³⁴ التي تهدف إلى تيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقى البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وأعتقد أن الاتفاق على هاتين المعاهدتين كان ممكناً بفضل عدد من الأسباب³⁵، لكن السبب الأساسي هو أنها تتناولان مشاكل محددة وتقنية خضعت للتفاوض بموضوعية دون ربطها بأية مصالح في برنامج الملكية الفكرية أو البرنامج المتعدد الأطراف الأعم. وتعد المعاهدتان انتصاراً يلتقى ترحيباً من الممثلين والأشخاص معاقى البصر وعالم الملكية الفكرية والويبو والأطراف المتعددين. لكنهما تبينان أيضاً أن طريق تكييف سياسة الملكية الفكرية مع البيئة الجديدة طريق طويل يلزم بناؤه بتعدد الحلول المحددة والتقنية. ومع ذلك لا يغيب عنا أن العالم يمضي سريعاً جداً في دربه وأنه يطرح في طريقه مشاكل كبرى سيلزم أن نكرس كل ما أوتينا من قدرات لحلها.

والفكرة التي أردت أن أبلغها إياكم هي أنكم لو كنتم في القرن الثامن عشر أو في بدايات القرن التاسع عشر، لشهدتم الثروات الجديدة تجمع آنذاك بطرق جديدة وعلى نطاق هائل عن طريق رأس المال المادي وعملية التنمية الصناعية بالأحرى. ولقد أفرزت التنمية الصناعية حوارات فكرية واختلافات رسمت ملامح العالم في المائتي سنة التالية – وهي الرأسمالية والماركسية والشيوعية والاشتراكية – وكلها ركز على الملكية والسيطرة عليها واستخدام الدولة والمواطنين لها. والآن في بداية القرن الحادي والعشرين، تُجمع الثروات الجديدة بطرق جديدة وعلى نطاق هائل عن طريق رأس المال الفكري واستخدام الوسائل الافتراضية بالأحرى، وهو ما يتجلى فيما وصفته – أي ملامح جبهات المعارك الفكرية الجديدة التي ستشكل عالمنا في المستقبل القريب.

³³ معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري.

³⁴ معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقى البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

³⁵ للاطلاع على تحليل الأسباب، انظر كلمتي الختامية في مؤتمر مراكش الدبلوماسي، المتاحة على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.wipo.int/about-wipo/ar/dgo/speeches/dg_dc2013_closing.html